

الفصل الثالث

مواجهاتي مع العلمانيين في مؤتمر
«مائة عام على تحرير المرأة العربية»!

obeikandi.com

مواجهاتي مع العلمانيين في مؤتمر مائة عام على تحرير المرأة" في لقاء على الهواء أجرته معي إحدى القنوات الفضائية سألني أحد المشاهدين: هل كانت لك مواجهات مع العلمانيين؟ فأجبت: إن معظم كتاباتي هي مواجهة للعلمانيين، وأنا مستعدة للدخول معهم في أية مواجهة وجهاً لوجه.

وشاء الله لي أن أحضر مؤتمر مائة عام على تحرير المرأة الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢٣-٢٨ أكتوبر عام ١٩٩٩م، وإذ بي أجد نفسي وجهاً لوجه أمام تيار علماني جارف أشبه بالطوفان يمثله أكثر من ثلاثمائة مشارك ومشاركة من مختلف أنحاء الوطن العربي يشن هجوماً شديداً على الإسلام مطالباً بإبعاده وإقصائه عن التشريع، وعن شؤوننا الحياتية، وقصره على العبادات، بل تجرأ البعض، واعترضوا أن يكون الإسلام دين الدولة في مصر، واصفين ديننا الحنيف أنه دين تخلف ورجعية!

المواجهة الأولى: "المرأة وتهميش التاريخ":

وكانت لي أولى المواجهات في صباح الأحد الموافق ٢٤ أكتوبر؛ إذ لم أتمكن من الحضور في اليوم الأول، وكان ذلك في

جلسة المائدة المستديرة "المرأة وتهميش التاريخ"، وأجمع المتحدثون والمتحدثات على أن المرأة مهمشة تاريخياً، ولم يستثنوا عسراً من العصور، فلقد عمّموا التهميش على كل العصور التاريخية، وطلبتُ المداخلة، مبينة لرئيس الجلسة الدكتور محمد نور فرحات "أن لي مداخلة ستضيف رؤية جديدة لما طُرح، وعندما جاء دوري في المداخلة قلت:

" صحيح أن المرأة مهمشة في التاريخ الحديث والمعاصر، ولكن هذا لا يعني أنها مهمشة على مر العصور، فالتاريخ الإسلامي في صدر الإسلام مليء بأخبار وإنجازات نساء الإسلام، ومشاركتهن في الحياة العامة، وما من كتاب سيرة للنبي صلى الله عليه وسلم، إلا وتطرق إلى مشاركة النساء في تحمل تعذيب قريش للمسلمين، وفي الحصار الذي فرض على بني هاشم في شعب أبي طالب، وفي الهجرة إلى الحبشة، وإلى المدينة المنورة، وفي مبايعة الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي المشاركة في الغزوات، والمشاركة في الرأي. وأخذ الاهتمام بمساهمة النساء في الحياة العامة ينحسر في كتب التاريخ رويداً رويداً حتى كاد ينعدم في عصرنا الحاضر، وهذا يرجع إلى بعدنا عن تعاليم الإسلام في معاملتنا للمرأة، فعندما نظر

إلى المرأة نظرة الإسلام لها، ومنحت حقوقها في الإسلام أتاحت لها فرص المشاركة في الحياة العامة، فامتألت كتب التاريخ بأخبار إنجازات النساء في ذلك العصر، وكلما ابتعدنا عن الدين الإسلامي في نظرنا إلى المرأة، وتعاملنا معها، أبعدها عن المشاركة في الحياة العامة، وبالتالي هُمّشت تاريخياً، وبتعبير آخر كلما هُمّشت المرأة في الحياة العامة كلما هُمّشت في الكتابة التاريخية، ولن يُبرز التاريخ دور المرأة في المجالات المختلفة، إلا إذا نظرنا إلى نظرة الإسلام لها ومنحناها حقوقها في الإسلام كاملة.

ولكن هذا لا يعني أن المرأة لم يكن لها دور إيجابي وفعّال في الحياة العامة في عصور الجهل، فقد كان له دور، وإن كنا نستخرجه من بين السطور.

فمثلاً: فعند دراستي لتاريخ الدولة السعودية استخرجتُ من بين السطور دوراً هاماً للمرأة في الجزيرة العربية، أحدث انقلاباً خطيراً في تاريخ شبه الجزيرة العربية، وكان له أثره أيضاً في العالم العربي، وهو دور السيدة موضي زوج الإمام محمد بن سعود حاكم الدرعية، عندما شرحت لزوجها دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقالت له: "هذه فرصة ساقها

الله إليك فلا تضيعها"، ونصحته أن يبادر هو بنفسه، ويذهب إليه، وسمع بنصيحتها، وأخذ برأيها، وكان العهد التاريخي الهام بين الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب عام ١١٥٨ هجرية على أن يناصر كل منهما الآخر، وقامت الدولة السعودية على تطبيق الشريعة الإسلامية، وتقوية العقيدة الإسلامية مما علق بها من شوائب الشرك.

وهنا نجد أن الإمام أخذ برأي زوجته، وهذا يبين لنا أن المرأة رغم أنها كانت تعاني من جهل مطبق إلا أنها استطاعت أن تقوم بهذا الدور.

فالتاريخ لن ينصف المرأة، ويبرز دورها في الحياة العامة، إلا إذا نظرت المجتمعات الإسلامية إلى المرأة نظرة الإسلام لها، وأعطيت كامل حقوقها في الإسلام".

المواجهة الثانية: إلغاء بعض ثوابت الإسلام، والمطالبة بالتمويل الأجنبي:

وفي مساء ذات اليوم كانت الجلسة الثالثة التي عقدت في الساعة الخامسة في قاعة الندوات بالدور الأرضي لمبنى المجلس الأعلى للثقافة المنظم للمؤتمر، حيث أقيمت ثلاث ورقات :

الورقة الأولى : المرأة الخليجية في ظل الشريعة قدمتها
الدكتورة منيرة فخرو .

الورقة الثانية : حقوق المرأة المصرية المعاصرة بين المنظور
الرسمي والمنظور الشعبي قدمتها الدكتورة فاطمة خفاجي .

الورقة الثالثة : الوضع القانوني للمرأة في المجتمع العربي
للدكتورة حنان نجمة.

وفي هذه الجلسة رأيتُ الإسلام يُحاكم ويُذبح أمامي. فلقد
صُعقتُ ممّا سمعتُ؛ إذ لم أكن أتصور أنّ المرأة المسلمة مهما
بلغت من الجهل بدينها، ومن التأثر بالفكر الغربي أن يصل بها
الحد إلى التناول على الإسلام لدرجة المطالبة بإلغاء ثوابت
شرعية وردت في نصوص قرآنية قطعية الدلالة، صريحة
واضحة لا تحتاج إلى تأويل، وتُطالب بهذا، وأين؟ في أرض
مصر الإسلامية، أرض الديانات والرسالات السماوية، في
الأرض التي مشى على ثراها، وارتوى من ماء نيلها، واستنشق
من هوائها أبو الأنبياء سيدنا إبراهيم عليه السلام، وسيدنا
يوسف عليه السلام، وكليم الله موسى عليه السلام الذي حمّله
نيلها إلى بر الأمان، وهو طفل رضيع.

أرض مصر بلد الأربعين ألف مئذنة، وبلد الأزهر الذي تجاوز عمره الألف عام، أي أن وجوده أسبق بمئات السنين من الحضارة الأمريكية، وهو يقف شامخاً منارة للإسلام ينشر علومه في جميع بقاع الأرض!!

ويقال هذا لمن؟

لشعب مصر المؤمن الذي آمن بعقيدة التوحيد، وبالיום الآخر منذ آلاف السنين؟ ودخل في الإسلام منذ أربعة عشر قرناً من الزمان؟

كل هذه الخواطر دارت في ذهني، وجالت في خاطري، وأنا أستمع إلى مثل هذا الهديان؛ لأن ما قيل لا يمكن أن يتلفظ به إنسان في كامل وعيه، وأكثر ما استوقفني الورقة الأولى للدكتورة منيرة فخرو، فهي طالبت بإلغاء الشريعة الإسلامية، في قوانين المرأة والأسرة، والأخذ بالاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة مشيدة بالقانون التركي الذي ألغى قوامة الرجل، وبالقانون التونسي الذي ألغى تعدد الزوجات، واحتجت على رفض دول الخليج التمويل الأجنبي للجمعيات النسائية.

وطلبتُ المداخلة وسُمِح لي فقلتُ ارتجالاً:

عندما استمعتُ إلى الأوراق أحسستُ كأنني لستُ في بلد إسلامي - مع الأسف الشديد- لقد وجدتُ تحاملاً شديداً على الإسلام، وكأنَّ الإسلام عدو المرأة، مع أنَّه أنصفها كل الإنصاف، وجميع القوانين الوضعية التي أُستشهد بها الآن لم تتصف المرأة، بل بالعكس امتهنتها كل الامتهان بدليل أنَّ المرأة لم تحصل إلى الآن عمَّا تريده من حقوق، ولو رجعت إلى الإسلام والشريعة الإسلامية، وطالبت بتطبيقها التطبيق الأمثل لحصلت على كل الحقوق ولأنصفت. أستغربُ أنَّ القانون التركي الذي يلغي قوامة الرجل، وهو بذلك يتحدى الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ يُضرب به المثل على أن نقتدي به، وكذلك القانون التونسي الذي حرَّم تعدد الزوجات .

نحن نتعدى على شرع الله الخالق سبحانه وتعالى الذي خلقنا، وهو أعلم بما يصلح لنا، ولا بد أن تكون مطالب المرأة المسلمة في هذا العصر، عصر العولمة أن تطبق الشريعة الإسلامية التطبيق الأمثل في حياتنا وسلوكياتنا، وفي قوانين الأحوال الشخصية، عندئذ ستصلح حال مجتمعنا الإسلامي،

ولكن عندما نطمح إلى التمويل الأجنبي الذي يُموّل الجمعيات النسائية الأهلية، فهذا أكبر دليل على أن هذه المطالب بتتفيذ القوانين الوضعية تخدم أهداف الممولين .

ولم أكمل مداخلتى لاحتجاج المنصة وكثير من الحضور، لأنّ معظمهم كانوا من العلمانيين؛ وإذ بالكاتبة الروائية الأستاذة سلوى بكر تطلب المداخلة، وأعطى لها هذا الحق رغم دخولها القاعة ساعة مداخلتى، وقالت قولاً جد خطير هاجمت فيه الشريعة الإسلامية؛ إذ استفزتها مداخلتى، ومطالبتي المرأة المسلمة أن تجعل مطالبها أن تتال حقوقها في الإسلام، وبالتطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية، فماذا قالت ؟

قالت الأستاذة سلوى بكر:

هناك تكريس لمفاهيم غربية تتحدث باسم الإسلام، الإسلام ليس حجاب، وليس قطع يد السارق، وجلد الزانية، إن كان يعمل به بما يلائم فترات تاريخية محدودة، ونحن في نهاية القرن العشرين نقول: لا.. ولن نخاف .. العبارة إرهابية، نقول قال الله ... نحن نستطيع أيضاً أن نقرأ القرآن، ونفهم القرآن، ونستطيع أن نقول قال الله..."

ثمَّ تحدثت الأستاذة سلوى بكر عن مفهوم الأمومة، وأنَّ الرجل وضع هذا المفهوم بما يلائمه، وأشارت بأنَّ المطالبة بأجر للمرأة مقابل أعمالها المنزلية لم يحن وقته أيَّ أنه مدرج في خطة المطالب لديهن.

أحسستُ وقتها بالغرابة، لأنني وجدتُ ديني قد بات غريباً بين أبنائه وبناته، وسألتُ نفسي: هل ينبغي أن أكون مصرية لأدافع عن ديني في أرض مصر؟

وكان يلي هذه الجلسة فيلماً تسجيلياً بعنوان "أربع نساء"، وكانت الأديبة صافيناز كاظم من ضمن هؤلاء النسوة الأربعة، وهي الأديبة الإسلامية الوحيدة التي كان لها حضور رسمي في هذا المؤتمر، وشاهدتُ جزءاً من الفيلم، ولكن شاهدته والحزن يعتصر قلبي، والأسى يملأ نفسي، ولا أخفي عليكم لم أستطع مواصلة الفيلم حتى النهاية والمشاركة في النقاش كما طلبت مني الأستاذة صافيناز كاظم التي التقيت بها لأول مرة في هذه الجلسة، فقد أحسستُ أنني غريبة بين أناس لا أنتمي إليهم، لأول مرة في حياتي أشعر بالغرابة، وأنا في أرض مصر الحبيبة التي أعتبرها بلدي الثاني، وأعتبر أهلها أهلي وناسي، على مدى عشرين عاماً وأنا أقيم في مصر سبعة أشهر كل

عام، وبعض هذه السنوات أقيمتُ فيها ثلاث سنوات متواصلة، ولم أشعر قط بالغربة، بل أشعر فيها دائماً بالألفة والمحبة، وأقول دائماً: أجمل ما في مصر - ومصر كلها جميلة - أهلها ونيلها.

خرجتُ من القاعة "أ" بالدور الأرضي، وعدتُ إلى بيتي، وقلبي ممزق فذرفتُ عيناى دماً لا دمعاً حزناً على ما آلت إليه المرأة المسلمة، كيف امتلأ قلبها بكل هذا الحقد، وكل هذه الكراهية لدينها الذي أعزَّها، وأزال عنها كل صنوف الذل والعبودية، وأزال عنها تهمة الخطيئة الأزلية التي لازمت المرأة منذ الأزل، واعترف بإنسانيتها في وقت كانت المجامع الكنسية تعقد لتسأل عن ماهية المرأة؟

وهل هي إنسان ذو نفس وروح خالدة؟ وهل هي تعتبر في جملة البشر؟

وهل هي أهل لأن تتلقى الدين؟ وهل تصح منها العبادة؟ وهل يتاح لها أن تدخل الجنة؟

وقرر المجتمعون " إنَّ المرأة حيوان نجس لا روح له ولا خلود، ولكن يجب عليها العبادة والخدمة، كما يجب تكميم فمها

كالبعير، وكالكلب العقور لمنعها من الضحك والكلام لأنها أحبولة الشيطان".

وجاء الإسلام معلناً مساواة المرأة للرجل في الإنسانية، فهي إنسان مكلف مثله، لها مثل الذي له، وعليها مثل الذي عليه من الحقوق والواجبات، والأجر والثواب، والجزاء والعقاب في الدنيا والآخرة، وإن اختلف الرجل عن المرأة في بعض الحقوق في الدنيا، فهذه الفروق لا مساس لها بإنسانية المرأة، وإنما تعود هذه الفروق لاختلاف المهمات، فكل منهما خلق لمهمة تكمل الأخرى؛ لأن كليهما يخضع إلى نظام الزوجية الذي يسير عليه الكون، ولا يتم هذا إلا بوجود جنسين مختلفين يكمل كل منهما الآخر، فهما مكملان لبعضهما، وليس مضادين لبعضهما، فجاء الإعلان السماوي في أكثر من موضع معلناً مساواة المرأة للرجل في الإنسانية، وأنهما خلقا من نفس واحدة، من ذلك قوله تعالى في أول سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾.

لقد أشفقتُ على الأخت سلوى بكر، وأشفقتُ أكثر على الأخوات المشاركات في المؤتمر اللواتي قطعن مسافات طويلة،

وتركن الأهل والولد ليشتركن في محاكمة دينهن، والمطالبة بإعدامه!

نعم فلقد أشفقتُ عليهن لأنَّهن حُرمن من فهم هذا الدين الفهم الحق، وحُرمن من التمتع بما منحهن من حقوق، وهذا يرجع إلى قصور التربية الأسرية والتعليمية والاجتماعية، فقد فهمن الحجاب في الإسلام أنَّه القهر والحبس والحكم بالجهل، وليس الحماية والصيانة، حماية لأعراضهن، وصيانة لجمالهن من عبث الشهوات، وأنَّ الحجاب لا يتعارض قط مع بلوغهن أرقى درجات العلم، ومشاركتهن في الحياة العامة، وفهمن القوامة على أنَّها استعلاء وعبودية وتسلط واستعباد، وليست مسؤولية عليها تبعات الحماية والرعاية والتوجيه والإرشاد والنفقة.

وفهمن تعدد الزوجات أنَّه ظلم وقهر واسترقاق لإرضاء شهوات الرجال، وفاتهن أنَّ فيه حماية لأعراضهن .

وفهمن أنَّ المرأة في نظر الرجل ناقصة عقل؛ لأنَّ الكثير من الرجال أسأؤوا فهم الحديث النبوي الشريف الوارد بهذا الشأن، كما أسأؤوا تطبيق الحجاب، والقوامة، وتعدد الزوجات،

وغيرها من الأحكام والتشريعات، فإساءة الفهم، وإساءة التطبيق، مع جهل المرأة المسلمة بدينها أحدث فجوة بين أمثال هؤلاء النسوة، وبين دينهن، ومما عمقَ هذه الفجوة استغلال أعداء الإسلام هذا كله، وتمكنوا من اختراق بيوتنا، وإيهام نساتنا بظلم الإسلام لهن، وأنه دين الرجعية والتخلف، وأنهن لن يتقدمن، ويتحررن إلا بالتحرر من هذا الدين بإبعاده عن جميع شؤوننا الحياتية، وتشريعاتنا وقوانيننا، واعتبار تطبيق القوانين الوضعية قمة التطور، ومما ساعد الأعداء على تحقيق ما يريدون وضع المرأة المسلمة الآن وحرمانها كثيراً من حقوقها التي أعطاهها إياها الإسلام.

قبل اثنين وعشرين عاماً كتبتُ بحثاً بعنوان "تأرجح المرأة بين الإفراط والتفريط أدى بها إلى ما هي عليه الآن"، ونشر على حلقات في الملحق الأدبي لجريدة المدينة المنورة، ثم صدر تحت عنوان " المرأة بين الإفراط والتفريط "بيّنتُ فيه وضع المرأة المسلمة وكأني بها تجلس على أرجوحة يشد أحد طرفيها الفريق المتشدد المتطع، بينما يشد الطرف الآخر الفريق المتهاون، وهي متأرجحة بين هذا وذاك، كل يريد جذبها إليه، بينما يقف الفريق الوسط المعتدل متفرجاً، ويرقب أعداء

الإسلام ما يحدث، ويرى كلاً منهما يخدم أهدافه في إحداث الفجوة والتباعد بين المرأة المسلمة ودينها، وتصوير لها الحجاب بأنه قهر وحبس وجهل، والتقهقر إلى الوراء مائة عام، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية سيف وإرهاب يسلط على أعناقهن. فالتتبع في الدين يؤدي إلى نتائج عكسية إلى النفور من الدين والتحلل منه، وبذلك يكون الهلاك، هلاك الأمة، وقد قالها ﷺ: "هلك المتطمعون" قالها ثلاثاً.

أمّا الفريق المتهاون فقد اختصر الطريق لأعداء الدين، وقذف بنسائنا وبناتنا في أحضان العلمانية، بإيهامهن أن العلمانية قمة التحضر والتقدم والتحرر من كل شيء، وإلغاء جميع الفوارق بينهن وبين الرجال لثورة الاتصالات، ودخولنا في ما يُسمى "عصر العولمة"، وأوهموا المرأة المسلمة أنها لتتقدم وتنال حقوقها، وتتساوى مع الرجل في كل شيء عليها أن تتمرد على الدين واللغة والقيم والأخلاق، وأن تخلع ثوب الحياء، وتتحدث بكل جرأة عن قضايا تخجل الأنثى أن تبوح بها، وفاتهم أن خجلها هذا هو عنوان أنوثتها وسمو خلقها، وطهر روحها وجسدها .

كل هذه الخواطر وغيرها جالت بخاطري، وأنا في طريقي من المجلس الأعلى للثقافة إلى بيتي، ولم أنم سوى بضع

سويغات؛ إذ أقلقني حال المرأة المسلمة اليوم، وأخذت أفكر،
 وأسأل نفسي ما السبيل إلى الصلاح ؟

وما الخطاب الذي ينبغي أن أخاطب به أخوات لي في
 الدين واللغة والدم، والمصير والتاريخ لأزيل ما بينهن وبين
 دينهن من خصومة، وما بيني وبينهن من غربة؟

ورأيتُ ضرورة أن يأتي من علماء الأزهر من يوضح لهن
 الطريق الصحيح، وفي صباح اليوم التالي، وقبل ذهابي إلى
 المؤتمر اتصلتُ بأحد المسؤولين في جامعة الأزهر، وسألته أين
 الأزهر؟ لم أر أحداً من الأزهر في هذا المؤتمر؟ إنَّ ما يطرح
 في المؤتمر جد خطير، فالإسلام يحاكم في هذا المؤتمر، وهناك
 مطالب بإلغاء ثوابت الإسلام، وتوجد أربع قاعات تدار فيها
 أربع جلسات في وقت واحد، وأنا لا أستطيع حضور كل هذه
 الجلسات، فقال لي: "لا تخشي شيئاً، إنَّها مجرد فقاعات لن
 تتجاوز جدران قاعات المؤتمر، فقلتُ له: لكن حضور الأزهر
 مهم، فهناك ستكون محاولات لفرض توصيات هذا المؤتمر على
 الدول العربية، فأرجو أن يحضره عدد من الأساتذة المعتدلين
 ممن يمثلون المنهج الوسطي، فأعطاني أسماء لبعضهم، منهم
 الأستاذ الدكتور رأفت عثمان عميد كلية الشريعة، والدكتورة

عبلة الكحلوي، والدكتورة سعاد صالح، فاتصلتُ بهم، والجميع أبدى استعداداه للحضور، وبالفعل جاء ثلاثتهم، وطلبت من أختي أن تواصل اتصالاتها بالمسؤولين عن تحرير الصفحات الدينية في الصحف، وبالاتصال بجريدة "صوت الأزهر".

أمّا عن الأسلوب الخطابي الذي ينبغي اتباعه، فلقد رأيتُ أنّ عليّ أن أتبع أسلوباً في الخطاب يوقظ في هؤلاء الأخوات الحس الديني المدفون في دواخلهن، وقد تراكم عليه فتات الثقافات الزائفة ذات بريق التحضر والتقدم، ولكنها تحمل بين طياتها التقهقر إلى المجتمعات البدائية الأولى التي كان سائداً فيها العري والإباحية.

عليّ أستطيع أن أهمس في آذانهن بأن لا يحكمن على دينهن حكماً غيبياً دون أن يلمن بدينهن ويعلمن ما لهن وما عليهن، فيطالبن بما لهن، ويعملن بما عليهن.

المواجهة الثالثة: مع أدبيتين خليجيتين:

في يوم الإثنين ٢٥ أكتوبر الساعة الخامسة مساءً كانت لي مواجهة مع أدبيتين خليجيتين، هما الدكتورة ليلي العثمان، والشاعرة ظبية خميس حيث كانتا تدليا بشهادتهما في القاعة

العامّة بالدور الثالث، وقالت الدكتورة ليلي: إنّها اخترقت المحاذير الثلاثة: الدين والسياسة والجنس ممّا استدعى محاكمتها في بلدها منذ عام ١٩٩٦م في القضية رقم ٥٥ تتهمها بالخروج على الآداب والأخلاق ونشر أفكار إباحتية من خلال أدبها، ورغم هذا فستواصل الطريق التي بدأتها ولن تحيد عنها حتى لو أدى الأمر إلى سجنها!

ثمّ تحدثت الشاعرة ظبية خميس عن مشوارها في الكلمة بأسلوب أدبي مشوب بعبارات جنسية، وكيف أنّهم في بلادها حرقوا ستة آلاف نسخة من مؤلفاتها لأنّها مدمرة للأخلاق، وأنّها تركت بلدها منذ عشر سنوات، وتقيم في مصر إقامة كاملة مشيدة بنماذجها وقدوتها من أدباء غربيين، ثمّ تحدثت الأديبة فاطمة قنديل، وذكرت أنّ والدها متدين، ويحج كل عام، ولكن يقول لها: البسي كما تلبس النّاس، وعندما تسافر إلى الإسكندرية يُحضّر لها حقيبة ملابسها، ويضع لها المايوه... إلخ، وفي التسعينيات قررت فجأة أن تخترق الجنس، وتكتب فيه!

وقد صاغت شهادتها بأسلوب يقطر جنساً دون حياء ولا خجل أمام الحضور من الرجال.

وطلبتُ المداخلة، وسمح لي، وقلتُ في مداخلتِي:

إنَّ الأديب عندما يكتب أدباً فهو يكتب لأداء رسالة، وإن رسالة الأدب بصورة عامة هي تهذيب النفس الإنسانية والسمو بها إلى مراتب عليا من الطهر والعفاف، وليس الهبوط بها إلى مدارك الهمجية الحيوانية، والحق المشاع، فهل الكتابة في الجنس رسالة تُنفي بسببها الشاعرة ظبية خميس نفسها من وطنها، وتتعرض من أجلها الأدبية ليلي العُثمان إلى السجن؟

كلنا يعرف أن هذا النوع من الأدب أوجده الصهاينة لهدم القيم والأخلاق وإشاعة الفاحشة، ويوجد نص صريح في برتوكولات صهيون بأن فرويد منهم وسيدعمون نظريته لتُلاَّ يبقى شيئاً للنساء يحافظن عليه...

ولم أكمل كلامي فهاجت المنصة والقاعة، وقالت الدكتورة ليلي العُثمان، أنا لم أكتب في الجنس، أنتِ لم تقرئي لي !!!

وقالت ذات القول الشاعرة ظبية خميس، أي أنَّهما أنكرتا ما صرَّحتا به في شهادتيهما عن كتابتهما في الجنس.

وهذا يبين لنا أنَّ العلمانيين عندما تواجههم بالحجة يتراجعون عن أقوالهم، وينكرون ما يقولونه، ممَّا يكشف لنا ضعف ما يركزون عليه، وأنَّ ما يرددونه مجرد شعارات، فهم

مسيرون وفق ما يوجهون له؛ لذا فهم يخشون المواجهة، ويصادرون رأي الآخر فدواخلهم خواء، وهذا ما ستؤكد لنا بقية المداخلات.

المواجهة الرابعة: حول إلغاء الإسلام كدستور للدولة وإيجاد خطاب لغوي أنثوي:

ثمَّ انتقلتُ إلى قاعة "ب" قاعة المؤتمرات بالدور الثالث حيث الجلسة الرابعة والتي تبدأ الساعة السابعة والنصف، وتنتهي الساعة التاسعة والنصف، وكانت رئيسة الجلسة الأستاذة أميرة غصن بدلاً من الأستاذة نازلي معوض، وقُدِّم في الجلسة ورقتان فقط، مع أنَّ المقرر أن تقدم أربع ورقات، والورقتان المقدمتان هما :

- ١- حقوق المرأة بين الفقهي والقانوني للأستاذة فريدة النقّاش.
- ٢- سؤال المستقبل .. سؤال النسق للدكتور عبد الله الغدّامي.

وكنْتُ في الجلسة منذ بدايتها، بل كنتُ من أوائل من دخلوا القاعة، وقالت الأستاذة فريدة النقّاش في ورقتها : «أقول إنَّ معركة الفقه، والتأويل النقدي للقرآن والسنة لم يُكتب لها النَّجاح دون أن تؤسس الحركات النسائية بصبر ودأب مرجعية

جديدة تهض على المدني إلى أن نصل إسقاط مادة الدين من الدستور، وهنا أنا أريد أن أؤكد شيئاً أساسياً أن الدولة كيان اعتباري، وليس شرطاً أن تكون دولة مسلمة، هذا الشيء لا معنى له، الإسلام يخص علاقة الإنسان بربه، لا نستطيع مثلاً أن نقول شركة الصادرات الزراعية شركة مسلمة، الدولة كيان اعتباري لا يجوز أن يحكمه مبدأ الإيمان، وإنما يحكمه مبدأ المبادرة» ثم تقول :

" والمدني في رأيي في أرقى أشكاله هي الاتفاقية الدولية لإلغاء أشكال التمييز ضد المرأة كافة، والتي ينبغي أن نعمل على توطينها في الوطن العربي عامة بتحويلها إلى جزء من اهتمام الرأي العام وانشغاله وعمله. إنَّ كون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع يعني الإقرار بأنَّ هناك مصادر أخرى للتشريع، وعلى الحركات النسائية، وحركات حقوق الإنسان أن تتمسك بهذه المصادر، وتقوم بالدعاية لها" ثمَّ قالت :

" كلما راحوا يؤدون المقدس التقليدي الموروث لأهداف سياسية كلما تفاقم وضع المرأة وتدهورت مكانتها ".

هذا بالنص أخطر ما جاء في ورقة الأستاذة فريدة النقّاش فرغته من شريط كاسيت سجلت فيه ورقتها، فهي تريد إسقاط الإسلام كدين رسمي للدولة، وتريد إحلال مصادر التشريع الوضعية محل التشريع الإسلامي، وتريد إحلال الاتفاقية الدولية بإلغاء أشكال التمييز ضد المرأة محل الشريعة الإسلامية، وجعلها تشكل اهتمام الرأي العام وانشغاله وعمله، وقصر الدين على العبادات، وتريد من الحركات النسائية أن تتمسك بمصادر التشريع الأخرى غير الإسلام، وتعمل على الدعاية لها.

فهذا هجوم سافر وواضح على الشريعة الإسلامية، والمطالبة بإحلال المدني محلها، كما طالبت بإلغاء القوامة وتعدد الزوجات، وسفر الزوجة بإذن زوجها، وغير ذلك من المطالب التي ترددت في قاعات هذا المؤتمر والتي تمس ثوابت الإسلام، ونلاحظ هنا أنّها لم تتحدث عن وضع المرأة في الشريعة الإسلامية، ووضعها في القوانين الوضعية المدنية، بينما موضوع ورقتها يشير إلى ذلك من عنوانها "وضع المرأة بين الفقهي والمدني".

ثمَّ جاء دور الدكتور عبد الله الغدَّامي، واعتذر في البداية عن عرض ورقته؛ لأنَّ موضوع ورقة الأستاذة فريدة بعيد كل البعد عن موضوع ورقته، ورأى أن تقتصر الجلسة على مناقشة الأستاذة فريدة، ولكن الحضور أصرُّوا على أن يقول ورقته، فقدمها بقصة وافق شئ طبقة، وكان مضمون ورقته يقوم على الدعوة إلى إيجاد خطاب لغوي أنثوي خاص بالمرأة، وأنَّ المرأة لن تتحرر إلاَّ إذا كانت لها لغتها الأنثوية.

ثمَّ فُتِحَ باب النقاش وجاء دوري في المداخلة فقلتُ : " لي مداخلة على ورقة الأستاذة فريدة النَّقَّاش، وسؤال للدكتور عبدالله الغدَّامي، وقلتُ عن ورقة الأستاذة فريدة :

" الحقيقة أنَّها لا تختلفُ عن باقي الورقات التي استمعنا إليها من قبل، وهي تردد المطالب المضامين نفسها، وباللهجة نفسها وهي أضافت شيئاً جديداً جد خطير، فالذي فهمته من كلامها أنَّها تريد استبعاد الشريعة الإسلامية عن التشريع، وأن تقتصر الدين فقط على العبادات، وهي بالطبع طالبت بأشياء كثيرة تخالف ثوابت الإسلام، وأنا أريد أن أسأل الأستاذة فريدة النَّقَّاش، أننَّا لو قلبنا الموازين، وخرجنا عن الفطرة التي خلق الله النَّاسَ عليها، ونظرنا إلى مجتمع التبت الذي انقلبت فيه

الموازنين، والمرأة فيه تحل محل الرجل في تعدد الأزواج، وهي التي تتقدم لخطبة الرجل، والرجل هو الذي يعمل في البيت ويتولى شؤونه..."

وتعالت أصوات احتجاج من القاعة والمنصة، فقلتُ: اسمحوا لي المطالب الآن تخالف الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وهي تريد إزالة التمييز بين الرجل والمرأة، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾.

فالله خلق كل واحد منا مهمة، لأننا نخضع لنظام الزوجية الذي يخضع له نظام الكون، وخلق الأنثى لأداء مهمات، وبموجب هذه المهمات أعطاها حقوقاً، وألزمها بالتزامات... " مقاطعة من رئيسة الجلسة "

فقلتُ: " أريد أن أقول إننا إذا أردنا أن نصف المرأة، وإذا أرادت المرأة أن تحصل على حقوقها كاملة فلنرجع إلى الشريعة الإسلامية، ونطبقها التطبيق الأمثل، أما هذا العداء للشريعة الإسلامية، ومحاكمة الإسلام هذه المحاكمة، فهذا لا يقبله أي مجتمع إسلامي، ولا تقبله الدول الإسلامية، لأننا نحن والله الحمد نخضع لحكومات إسلامية"

تُمنَّ وجهتُ سُؤالي إلى الدكتور عبد الله الغذامي فقلتُ له :
 " أنت تقول إنه على المرأة أن تكون خطاباً أنثوياً خاصاً بها،
 واللغة العربية هي لغتنا، ولغة القرآن الكريم، وهي لغة توقيفية،
 أي من عند الله سبحانه وتعالى لقوله تعالى ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ
 الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾، فعندما تكون المرأة خطاباً أنثوياً خاصاً لها ما
 المقصود ؟ هل المقصود أن تخالف لغة القرآن الكريم، وبالتالي
 عندما نطالب بخطاب أنثوي خاص بالمرأة هذا يعني "احتجاج
 وضجة في القاعة" أننا نسقط الكثير من التشريعات التي
 جاءت بصيغة العموم كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ
 عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾، وبمرور الوقت،
 وعندما يتكون خطاباً أنثوياً خاصاً بالمرأة، وبالتالي تقول المرأة
 إن الصيام لم يكتب عليَّ لأنه لم يوجه إليَّ خطاباً بمعنى أنه لم
 يفرض عليَّ الصيام ؟"

يلاحظ كيف كنتُ أواجه مقاطعة وتشويشاً حتى إنني لم
 أكمل حديثي عن منطقة التبت، وعندما واصلتُ الحديث،
 أنساني التشويش والمقاطعة مواصلة الحديث عن التبت هذه
 المنطقة المنسية التي لا ذكر لها ولا حضارة، لأن الموازين مختلة
 فيها، والأدوار فيها تخالف الفطرة.

ثمَّ تحدث أحد الصحفيين، ولم نسمع كلمات احتجاج واعتراض من المنصة والحضور، ولم يكن هناك تشويش، لأنَّ ما كان يقوله الأستاذ المداخل يوافق اتجاه المنصة، واتجاه معظم الحضور، ولم يشوش ذوي التوجه الإسلامي عليه؛ لأنَّهم يلتزمون بأدب الحوار، ولكن عندما تحدثت الدكتورة عبلة الكحلاوي، والأستاذة ياسمين الخيام تعالت مرة أخرى كلمات الاحتجاج وساد التشويش القاعة.

وكانت الدكتورة عبلة الكحلاوي والأستاذة ياسمين قد حضرتنا الجلسة بعد انتهاء ورقة الأستاذة فريدة النقَّاش، إذ كانتا في قاعة "أ" في الدور الأرضي، وكان أحد الأخوة الصحفيين قد سجَّل في نقاط ما ذكرته الأستاذة فريدة النقَّاش، وأعطاهما ما سجَّله لتلمَّ بالنقاط التي طُرحت .

الذي يهمنا في الأمر أنَّ الأستاذة فريدة النقَّاش عندما ردتَّ على ما أثير من مداخلات قالت غير الذي قالته من قبل في ورقتها، وذلك عندما دُحِّضت مطالبها بالحجة .

أمَّا الدكتور عبد الله الغدَّامي فيتهرب من الإجابة عن سؤالي ألقى درساً في أدب الحوار والنقاش، والعلاقات

الحميمية موجهاً خطابه إلينا نحن المُداخلات قائلًا: " إنَّكُنَّ أشهرتَنَّ السلاح علينا، وربما نخرجُ من القاعة ونُغتال!"، وقال للصحفي السائل: " لا مجال هنا للإجابة عن سؤالك، وسأجيب عنه بيني وبينك"، أمَّا سؤالي فقد تجاهله، ولم يشر إليه، ورفعت الجلسة.

هذا ما حدث بالضبط في هذه الجلسة التي حضرتها منذ بدايتها حتى نهايتها، وفرَّغتُ نص ما قيل فيها من شريط مسجل لهذه الجلسة، والشريط يوجد لدي. ولكن ... للأسف الشديد ما كتب في بعض الصحف والمجلات عن هذه الجلسة ليس صحيحاً، بل كانت فيه إساءة إلى الإسلام وإلى الإسلاميين، وصوَّرنَا نحن المتحجبات بالمتخلفات اللائي لا يعرفن أصول الحوار والنقاش في الجلسات العلمية، وأتَّهمنَا بالتشويش، وكأنَّ التي تتحدَّثُ عنَّا صحافة أجنبية وليست صحافة عربية في مصر الإسلامية، ويلاحظ أنَّ هذه الصحف والمجلات لم تشر إلَّا إلى مداخلتِي الدكتورة عبلة الكحلأوي، والأستاذة ياسمين الخيام، وتجاهلت تماماً مداخلتِي، وذلك لأنَّها لا تريد أن تسلط الضوء على أديبة وكاتبة إسلامية مثلي، أمَّا الشخصيتان التي تعرضت لهما بالذكر فهما معروفتان لدى

القارئ العربي في مصر. هناك عدم أمانة في النقل والنشر
أوضحه في الآتي:

أولاً: وأقرب مثلٍ على عدم الأمانة في النقل ما نُشر في
جريدة المؤتمر " المرأة الجديدة" في عددها الخامس الصادر
يوم ٢٧ أكتوبر عام ١٩٩٩م في صفحة ١٣ " تحت عنوان "
التشويش في الجلسات العلمية " جاء فيه " أن رئيسة الجلسة
الأستاذة نازلي معوض، وأن الدكتورة إلهام أبو غزالة كانت من
ضمن المتحدثات، والحقيقة أن الأستاذة نازلي معوض لم
ترأس الجلسة، والتي رأسها الأستاذة أميرة غصن، ولم تحضر
الدكتورة إلهام الجلسة، وهذا دليل على أن الذي حرر الخبر أو
التي حررته لم يحضر الجلسة، ولم يتحر الدقة، وكتب بالسمع
وفق هوى الراوي الذي يوافق هواه، ووفق الجدول المكتوب
وليس طبقاً للواقع، لذا جاء ما كتبه خلاف ما حدث.

ثانياً: القول بأن المتحجبات أصررن على التعقيب على
بحث الأستاذة فريدة النقّاش بالرغم من حضورهنّ متأخرات
فيه مغالطة، لأنني كنتُ في القاعة قبل بدء الجلسة بأكثر من
ثلث ساعة، وكنتُ أولى المعقّبات .

ثالثاً: التشويش لم يكن من المتحجبات، وإنما كان من العلمانيات الحاضرات؛ لأن التشويش كان على مداخلتنا نحن الإسلاميات، ونحن لم نُشوّش على الصحفي العلماني الذي وجّه سؤالاً للدكتور عبد الله الغذّامي بعد مقدمة طويلة طرح فيها رؤيته، فالتهويش والتشويش كان من قبل العلمانيين، وليس من الإسلاميين.

رابعاً: أن محاضرة الدكتور الغذّامي عن أدب الحوار والعلاقات الحميمة، وأننا بمداخلتنا قد أشهرنا السلاح عليه وعلى الأستاذة فريدة، وأنهما باتا عرضة للاغتيال، فلقد أراد بذلك:

١- أن يلصق الإرهاب والعنف بكل ما هو إسلامي، مع أن ما دار من حوار كان نقاشاً علمياً حول ما طرح في الورقتين علماً بأن ما جاء في مداخلتي الأستاذتين الكريمتين حول تعدد الزوجات، وحكمة الإسلام في إقرار شريعة التعدد، فما ذكرته في مداخلتي، وما ذكرته الأستاذتان ليس سلاحاً أشهر عليهما مما يجعلهما عرضة للاغتيال.

٢- ليتهرب من الإجابة عن سؤال لي له، فلقد كانت لي معه من قبل عدة مواجهات منذ أكثر من عشر سنوات على صفحات الصحف، منذ أن أتى بالحادثة إلى المملكة العربية

السعودية، والنقد البنيوي، إذ قومتهما من المنظور الإسلامي، وكنتُ ممن تصدى للحدثة، كما تصدّيتُ لدعوته إيجاد خطاب أنثوي لغوي منذ صدور كتابه "المرأة واللغة" عام ١٩٩٦م، وفنّدتُ ما جاء في كتابه "المرأة واللغة" في دراسة مطولة نشرت على حلقات في مجلة الأربعاء التي تصدر عن جريدة المدينة المنورة التي تصدر في جدة بالمملكة العربية السعودية.

كما كانت لي مواجهات معه في مؤتمر الأدباء السعوديين الثاني الذي نظّمته جامعة أم القرى وعقد في مكة المكرمة في شعبان عام ١٤١٩هـ، ووجهت لي دعوة بحضور المؤتمر بصفتي من الذين كرمهم المؤتمر. وغير ذلك من المواجهات، فتهرباً من الإجابة عن سؤالي، وتهرباً من مواجهتي اعتذر عن تقديم ورقته في بداية الجلسة، وقال: محاضرتي عن أدب الحوار في ختام الجلسة، وكان وهو يتحدث عن أدب الحوار قالت لي الأستاذة ياسمين الخيّام وكانت تجلس بجانبني: " إنَّ هذا الرجل مرعوب منك !

فقلتُ لها عجباً: كيف عرفتِ ذلك ؟ فأنا بيني وبينه معارك

أدبية!

فما نشر في جريدة "المرأة الجديدة" يخالف الواقع، ويؤكد لنا أن العلمانيين يقبلون الحقائق، ويشوهون الوقائع، وهذه الجريدة ليست الوحيدة، إذ تناقلت الخبر بعض المجلات ونشرت بذات الصورة المشوشة المشوهة .

وأقول هنا: إن ما نُشر في هذه المجلات يسيء إلى الإسلام والمسلمات، بل إلى المفكرات والعالمات والفتيات المسلمات .

المواجهة الخامسة: الحقوق السياسية للمرأة :

في صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ أكتوبر عام ١٩٩٩ م أثيرت قضية الحقوق السياسية للمرأة في مائدة مستديرة، وقد هوجم الإسلام، وبأنه حرم المرأة من حقوقها السياسية، فقلت في مداخلتي: قبل أن تهاجموا الإسلام اقرؤوا حقوق المرأة السياسة التي منحها الإسلام، وستجدون أنه أعطاها حقوقاً لم تمنحها لها الحضارة الغربية، وأنا هنا أقول للمرأة المسلمة تعرفي على حقوقك في الإسلام قبل مهاجمته، فالإسلام أعطى للمرأة حق البيعة أي حق الانتخاب، وآية بيعة النساء واضحة وصريحة، ولا تحتاج إلى تأويل؛ إذ يقول جل شأنه :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ

بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِفْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايَعُهُنَّ وَأَسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٢﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَسُؤُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَبْئِسُ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ ﴿١﴾.

وقد خصَّ الله النساء بالبيعة، ولم يتبع خطاب العموم ليؤكد على حق المرأة في البيعة، أي في حق الانتخاب، والمرأة المسلمة بايعت الرسول ﷺ في بيعة العقبة، وبايعته في المدينة المنورة، كما أعطى الإسلام للمرأة حق الشورى، وجاء هذا في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، وجاء الخطاب هنا بصيغة العموم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، وقد أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم برأي أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها في قضية حساسة وحرجة وكانت الدولة الإسلامية في بداية تأسيسها، وهي موقف الصحابة رضوان الله عليهم من صلح الحديبية، وكذلك أخذ سيدنا عمر بن الخطاب برأي المرأة القرشية عندما حاجته في مسألة تحديد

المهور، عندما أراد تحديدها، فاعتلى المنبر، وأعلن على الملأ :
"أصاب امرأة وأخطأ عمر"

كما أعطاهما حق الولاية والفتوى يقول تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ
وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ﴾، وكانت السيدة عائشة رضي الله عنها تفتي في
زمني أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وكانت لها استدراقات
على الصحابة رضوان الله عليهم، وقد وثى سيدنا عمر الشفاء
من بني عدي الحسبة، وهو نوع من أنواع القضاء، والإمام
الطبري قال: يحق للمرأة القضاء في مالها حق الفتوى .

ومن الحقوق السياسية للمرأة حق إجازة المحارب، أي
إعطائها حق اللجوء السياسي، وقد كانت المرأة المسلمة تتمتع
بشخصية إسلامية قوية، ولا تسمح لأي شخص أياً كانت
مكانته أن يتعدى على أي حق لها، فعندما أجازت أم هانئ
رضي الله عنها محارباً في فتح مكة، وأراد أخوها سيدنا علي
كرم الله وجهه قتل من أجازته، ذهبت إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقالت له: إنَّ هذا ابن أبي وأمي . تقصد سيدنا
علي . يريد قتل من أجزته، وسمت من أجازته، فقال لها رسول

الله صلى الله عليه وسلم «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ» ولم يؤثر أن حُفرت امرأة في إجاتها.

والمرأة المسلمة شاركت في الحياة السياسية منذ بداية الدعوة، عذبت لترتد عن دينها واستشهدت في سبيل تمسكها بدينها، وكانت السيدة سمية أول شهيدة في الإسلام، وحوصرت في شعب أبي طالب على مدى ثلاث سنوات في الحصار الذي فرضته قريش على بني هاشم رجالاً ونساءً وأطفالاً، كما هاجرت مع من هاجر من الرجال إلى الحبشة، وإلى المدينة المنورة، وشاركت في القتال عند الضرورة، وقامت بتضميد جراح الجرحى في ميادين القتال، ودافعت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في غزوة أحد، وكانت للمرأة نصيب في الغنائم.

وبعدما انتهيتُ من مداخلتي لمحت علامات التعجب من المشاركين والمشاركات في هذه المائدة، وأثيرت تساؤلات هل الإسلام أعطى للمرأة كل هذه الحقوق؟ وبعد انتهاء الجلسة فوجئتُ بإحدى الأخوات، وهي من أكثر المشاركات في المؤتمر تحاملاً على الإسلام تضع إحدى يديها على كتفي قائلة: " أنتِ على حق يا سهيلة"

المواجهة السادسة : تصوير الإسلام بوجهة نظر الجماعات المتطرفة، والمطالبة بأجر للمرأة على أمومتها وزوجيتها:

في اليوم الخامس للمؤتمر يوم الأربعاء الموافق ٢٧ أكتوبر عام ١٩٩٩م، وكانت الجلسة في قاعة "ب" الساعة ٧,٥ مساءً، وكان المشاركون والمشاركات، الأستاذة حياة الحضري من مركز ابن خلدون الذي يديره الدكتور سعد الدين إبراهيم، وعنوان ورقتها "يقظة المرأة : قضية تاريخية، ويلاحظ أنها غيّرت مضامين ورقتها عمّا كان مسجلاً في سجلات المؤتمر الذي حوى ملخص جميع الأوراق المطروحة في المؤتمر، وكانت جد خطيرة، إذ طالبت بإلغاء القوامة، وإلغاء تعدد الزوجات، وحظ الذكر مثل حظ الأنثيين، وإلغاء حد الزنا، وإلغاء العدة والاكْتفاء بالكشف الطبي، وإلغاء إذن الزوج لزوجته للسفر أو للعمل، أو للخروج من البيت، وحفظ حق المرأة في أثاث الزوجية عند طلاقها، إن كانت مرتكبة خطيئة الزنا، وإعطاء المرأة الحامل مهلة تتعدى الثلاثين يوماً للإفصاح لزوجها عن حملها، واعتماد الزواج الأحادي، وكانت سوف تلقي ورقتها هذه في غياب التواجد الإسلامي في المؤتمر، إذ كان مغيباً بالفعل، وقد أعد لها هذه الورقة المركز الذي تمثله، وهذا يؤكد لنا أن المرأة

العربية المسلمة مسخرة وموجهة من قبل الآخر، ولكن ازدحام المؤتمر في اليومين الأخيرين له بالأزهريين وبالصحافة الإسلامية نتيجة دعوتي لهم بضرورة الحضور والتواجد، ومناقشتي لها أنا والدكتورة عبلة الكحلأوي فيما حوته ورقتها من مطالب تمس ثوابت الإسلام، جعل الأستاذة حياة الحضري تغير مضامين ورقتها، وجعل المؤتمر لا يصدر توصيات، مع أن رئيس المؤتمر قد أعلن للمؤتمرين والمؤتمرات أنه سوف يسعى لفرض توصيات هذا المؤتمر على الحكومات العربية، وقد اجتمع ببعض المشاركين والمشاركات في المؤتمر، وأخبرهم أنه لا يستطيع أن يعلن توصيات المؤتمر للتواجد الإسلامي المكثف في قاعات المؤتمر.

أما عن ورقة الدكتورة فاطمة أزرويل التي كانت بعنوان "المرأة بين الخطاب السلفي والخطاب الأصولي" فلقد صورت الإسلام من منظور الجماعات المتطرفة التي تتسبب نفسها للإسلام، وهي بعيدة كل البعد عن الإسلام، والتي أوجدها أعداء الإسلام، لينسبوا للإسلام الإرهاب والجمود والتخلف، وأخذت الأستاذة تصور الإسلام بهذه الصورة المشوهة والمغلوطة عن الإسلام، كما يلاحظ أن الباحثة هنا غيّبت اسم

الإسلام وعُبرَّت عنه بالأصولية تارة، وبالسلفية تارة أخرى.

والورقة الرابعة كانت للأستاذ شريف حتاتة، والتي كانت بعنوان " الخطاب الأصولي والمرأة وفكر ما بعد الحداثة "، وقد صورَّ الحياة الزوجية أنَّها صراع بين الزوجة والزوج، وقال: إنَّه على المرأة أن تصارع الرجل لنيل حقوقها.

وفكرة الصراع هذه فكرة شيوعية، ومعروف الأستاذ شريف بميوله اليسارية والشيوعية، وهو زوج الدكتورة نوال السعداوي، وقال: إنَّ المرأة تعمل في بيت زوجها بلا أجر، فهي عبدة للرجل، فالإماء لا ينلن أجوراً على خدمتهن للرجل.

وقلت في مداخلتني: إنَّ الصورة التي صورت بها الدكتورة فاطمة الإسلام، تمثل وجهة نظر الجماعات المتطرفة التي نسبت نفسها للإسلام، والإسلام منها بريء؛ لذا فما قالته لا يمثل الإسلام ولا يعبر عنه، وكانت الأمانة العلمية والدينية تقتضي أن تبين موقف الإسلام الحق، ثمَّ قلتُ للأستاذ شريف حتاتة: إنَّ العلاقة الزوجية قائمة على السكن والمودة والرحمة، وليست هي صراع بين الزوجين، ثمَّ إنَّ عمل الزوجة في بيت زوجها، هذا من ضمن مسؤوليات وظيفتها الفطريتين الأمومة

والزوجية، ومن تكريم الإسلام للمرأة كأم وكزوجة أنه لم يجعلها أجيعة عند زوجها وأولادها، وإلاّ فما الفارق بينها وبين الخادمة الأجيعة، وللمرأة أجر وثواب على هاتين الوظيفتين، ويكفي أنّ الجنة تحت أقدام الأمهات، وأنّ الزوجة التي يتعطر وجهها بتراب بيتها يكون نوراً لها في الجنة.

المواجهة السابعة: حول المرأة والأدب :

في اليوم الأخير للمؤتمر يوم الخميس الموافق ٢٨ أكتوبر عام ١٩٩٩م كانت لي مواجهة حول المرأة والأدب، فلقد أثّرت في هذه الندوة التي كانت حول مائدة مستديرة عدة تساؤلات منها:

كيف تطور إسهام المرأة في الإبداع الأدبي العربي منذ عائشة التيمورية ووردة اليازجي وحتى أحدث الأجيال الأدبية على الساحة العربية اليوم ؟ وهل لهذا الإنجاز خصوصيته التي تميزه عن إنجاز الرجل ؟ أم أنه رافد من روافد الأدب العربي في مراحل التأسيس والتطور ؟

كيف استطاع الخطاب النقدي أن يضع إسهام المرأة على خريطة الجدل الثقافي، أو ينحيه عنها؟

وهل ثمة خطاب نقدي عربي استطاع أن يبلور خصوصية هذا الإبداع، وأن ينظر له ؟

وإن كانت الإجابة على هذا السؤال بالنفي، فما هو سر غياب هذا الخطاب، وكيف نعمل على توليده ووضعه في مركز الجدل الثقافي العام وإخراجه من حلقات التجمعات النسوية المغلقة؟ وهل يمكن الاعتماد على التنظيرات الغربية في هذا المجال من شوالترز وكريستيفا وإرجاري وغيرهن في إضاءة التناول النقدي لإبداعات المرأة العربية؟

وما هي محاذير الاعتماد على هذه التنظيرات التي تكرر التبعية، بينما ينحو هذا الخطاب صوب التحرر من التبعية للرجل وللغرب على حد سواء؟

ويلاحظ هنا أن محاور الحوار في هذه الندوة تجاهلها للإسلام، وموقفه من إبداع المرأة الأدبي.

والحقيقة استوقفتني التساؤلات حول الخطاب النقدي لإبداع المرأة الأدبي، وهل ثمة خطاب نقدي عربي استطاع أن يبلور خصوصية هذا الإبداع؟ إلى آخر هذه التساؤلات.

وقلتُ في مداخلتِي: رغم أن هذه الندوة تتحدث عن المرأة والأدب إلا أنني لاحظتُ أن اللهجة العامية هي لغة أغلبية المتحاورين، ثم قلتُ: أود في هذه المداخلة أن أجيء على

التساؤلين الأخيرين الذين طرحا في هذه الندوة، وهما : هل ثمة خطاب نقدي عربي استطاع أن يبلور خصوصية هذا الإبداع ؟

والسؤال الثاني هو: هل يمكن الاعتماد من التظييرات الغربية في هذا المجال؟

وأقول جواباً عن السؤال الأول: نعم يوجد خطاب نقدي عربي إسلامي استطاع أن يبلور خصوصية هذا الإبداع، وذلك من خلال لجنة الأدبيات الإسلاميات التي انبثقت من رابطة الأدب الإسلامي، والتي لي شرف رئاستها، وقد أقامت هذه اللجنة في القاهرة في أغسطس الماضي من هذا العام - عام ١٩٩٩م الملتقى الدولي الأول للأدبيات الإسلاميات تحت رعاية معالي فضيلة الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر، وكان هدف المؤتمر تقويم الحركة الأدبية للمرأة العربية المسلمة منذ بدايتها حتى وقتنا الراهن، وقدم في المؤتمر ثلاث وثلاثون بحثاً يقوم عطاء المرأة العربية الأدبية من المحيط إلى الخليج، وذلك من منظور إسلامي، وشارك في هذا التقويم باحثون وباحثات من مختلف أنحاء الوطن العربي.

أمّا عن التساؤل حول مدى الاعتماد على التظييرات الغربية، أقول: لمّ التظييرات الغربية، وتوجد لدينا نظرية

إسلامية نقدية هي نظرية التصور الإسلامي في النقد الأدبي، فهذه النظرية قد أسهمت في التنظير لها وقيمت بتطبيقها في عدة دراسات، وهي مستقاة من القرآن الكريم وتحافظ على هويتنا العربية الإسلامية، وتخلصنا من التبعية للغرب؟ فلماذا لا نأخذ بها في دراستنا الأدبية النقدية؟

مخطط هدم الإسلام كشف النقاب عنه:

وبعد، هذه أهم المواجهات التي كانت بيني وبين بعض الذين شاركوا في مؤتمر "مائة عام على تحرير المرأة العربية" الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢٣-٢٨ أكتوبر عام ١٩٩٩م، وذلك بمناسبة مرور مائة عام على صدور كتاب قاسم أمين "تحرير المرأة" والأسئلة التي تطرح نفسها هي:

لمصلحة مَنْ هذا الهجوم على الإسلام والإسلاميين، والمطالبة بإلغاء الإسلام من دستور الدولة، وجعل الدول الإسلامية دولاً علمانية؟

ولمصلحة مَنْ المطالبة بإحلال المدني "أي القوانين والتشريعات الوضعية" محل الفقهي "أي التشريع الإسلامي"؟

لمصلحة مَنْ المطالبة بإلغاء ثوابت الإسلام من قوامة وإرث

وتعدد وحجاب.... إلخ، وإقرار اتفاقية إزالة كافة أشكال

التمييز بين الرجل والمرأة؟

لمصلحة من المطالبة بإيجاد خطاب لغوي أنثوي خاص

بالمرأة تمرداً على الخطاب القرآني، وعلى لغة القرآن؟

ولمصلحة من تصوير الإسلاميين بالإرهابيين الذين

يشهرون السلاح في مناقشاتهم العلمية مع من يخالف وجهة

النظر الإسلامية، فيتربص المتربصون بالعلمانيين، فيغتالونهم

عند خروجهم من قاعات النقاش؟

أقول جواباً عن هذه الأسئلة من واقعنا الحاضر بعد

أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، فلقد كشف

القناع عن مخطط هدم الإسلام والقضاء عليه، والذي أعلن

عنه بابا الفاتيكان في المجمع المسكوني عام ١٩٦٥م بأنهم سوف

يستقبلون الألفية الثالثة بلا إسلام. الذي خطط له من القرن

التاسع عشر؛ إذ صرح مستر جلادستون رئيس وزراء إنجلترا

في مجلس العموم البريطاني، وقد أمسك بيمينه كتاب الله عزَّ

وجل، وصاح في أعضاء البرلمان وقال: "إنَّ العقبة الكؤود أمام

استقرارنا بمستعمراتنا في بلاد المسلمين شيئان، ولا بد من

القضاء عليهما مهما كلفنا الأمر، أولهما هذا الكتاب، وسكت قليلاً بينما أشار بيده اليسرى نحو الشرق وقال: هذه الكعبة!!^(١) ولم يكن هذا الموقف الوحيد من قبل أكثر من ثمانين عاماً، أي قبل أواخر القرن التاسع عشر، فقد نشر الكاتب الفرنسي الشهير مسيو "ايتين لامي" مقالاً خطيراً في مجلة "العالمين الفرنسية" دعا فيه إلى ما سمّاه الخطة المثلى لهدم الإسلام فقال ما ترجمته :

" إن مقاومة الإسلام بالقوة لا تزيده إلا انتشاراً، فالواسطة الفعالة لهدمه وتقويض بنيانه هي تربية بنيه في المدارس المسيحية، وإلقاء بذور الشك في نفوسهم منذ عهد النشأة، فتفسد عقائدهم الإسلامية من حيث لا يشعرون، وإن لم يتصّر أحد منهم فإنهم يصيرون لا مسلمين ولا مسيحيين، وأمثال هؤلاء يكونون بلا ارتياب أضّر على الإسلام ممّا إذا اعتنقوا المسيحية وتظاهروا بها"^(١).

ثمّ قال : " إن طريقة تربية أبناء المسلمين، وإن كان لها من التأثير ما بيناه، فإن تربية البنات في مدارس الراهبات أدعى

(١) محمد فهمي عبدالوهاب : الحركات النسائية في الشرق وصلتها بالاستعمار والصهيونية العالمية، ص ٨، دار الاعتصام، القاهرة.

لحصولنا على حقيقة القصد، ووصولنا إلى الغاية نفسها التي وراءها نسعى، بل أقول: إنَّ تربية البنات بهذه الكيفية هي الطريقة الوحيدة للقضاء على الإسلام بيد أهله" (١).

ثمَّ قال: " إنَّ التربية المسيحية أو تربية الراهبات بنات المسلمين توجد للإسلام داخل حصنه المنيع عدوة لداء لا يمكن للرجل قهرها، لأنَّ المسلمة التي تربيتها يد مسيحية تعرف كيف تتغلب على الرجل، ومتى تغلبت هكذا سهل عليها أن تؤثر على إحساس زوجها وعقيدته وتبعده عن الإسلام، وتربي أولادها على غير دين أبيهم، وفي هذه الحالة نكون قد وصلنا إلى غايتنا من أن تكون المرأة المسلمة نفسها هادمة الإسلام" (٢).

وهذا ما حدث بالفعل، فلقد جعلوا من المرأة المسلمة هادمة لدينها، ولعل مطالب المؤتمرات في هذا المؤتمر تؤكد نجاح الاستعمار في خطته.

والمخطط الغربي للقضاء على الإسلام لا يقتصر على بريطانيا وفرنسا، وإنما امتد إلى الولايات المتحدة الأمريكية،

(١) محمد فهمي عبدالرهاب: الحركات النسائية في الشرق وصلتها بالاستعمار والصهيونية

العالمية، ص ٨، دار الاعتصام، القاهرة.

(٢) المرجع السابق: ص ٨، ٩.

ففي شهر مايو سنة ١٩٩٢م، صرَّح نائب الرئيس الأمريكي في حفل الأكاديمية البحرية الأمريكية بولاية ماريلاند "أنهم قد أخيفوا في هذا القرن بثلاث تيارات هي : الشيوعية، والنازية، والأصولية الإسلامية، وقد سقطت الشيوعية والنازية، ولم يبق أمامهم سوى الأصولية الإسلامية .

وما يحدث الآن من حرب على الإسلام والمسلمين، وعلى كل ما هو إسلامي ثبت بيقين لا يقطعه شك أن الحرب المعلنة ضد الإرهاب ما هي إلاَّ حرب صليبية موجهة ضد الإسلام، وللأسف يوجد عدد كبير من أبناء الإسلام ونسائه من علماء وأدباء ومفكرين ومثقفين وإعلاميين يسهمون في هذه الحملة الصليبية لتقويض الإسلام والقضاء عليه.

وفي المؤتمر الذي أقامه حزب العمل للرد على ما طرح في مؤتمر مائة عام على تحرير المرأة العربية، قلتُ ما معناه في الكلمة التي ارتجلتها : إذ فوجئت بإذاعة اسمي لإلقاء كلمة : "إنَّ هؤلاء الذين اجتمعوا في مؤتمر مائة عام على تحرير المرأة العربية "مسلمون ومسلمات، وهم أبناؤنا وبناتنا، وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا أصبح هؤلاء أشدَّ عداوة وكرهاً للإسلام ؟ ولماذا يناهضون كل ما هو إسلامي ؟" واستطردتُ قائلة:

" ممَّا لاشك فيه أنَّ هناك قصوراً في تربيتهنا لهم، سواءً أكانت هذه التربية أسرية، أم تعليمية، أم اجتماعية، وعلينا أن نعمل على إعادة هؤلاء إلينا، فهم منا، وواجبنا الديني يحتم علينا أن لا نتخلى عنهم، ونتركهم هكذا يتخبطون بلا هوية ينتمون إليها ولا دين يلتزمون بتعاليمه، بل يهاجمون دينهم، ويسعون مع الأعداء لتقويض دعائمه، منفذين مخططات العدو التي تستهدف القضاء على الإسلام، علينا أن نغيّر من لغة خطابنا معهم، وعلينا أن نفتح باب الحوار معهم، وأن تتسع صدورنا لهم، وأن نقنعهم بالحجة والحكمة والموعظة الحسنة كما أمرنا بذلك خالقنا: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ وقوله جل شأنه لرسوله الكريم: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ ثم قلتُ:

" كما علينا أن نعيد النظر في تربيتهنا الأسرية، إذ نجد أنفسنا قد أهملنا في التربية الروحية، وتقوية الوازع الديني لدى أبنائنا وبناتنا، وأمرناهم بممارسة العبادات دون أن نوضح لهم لماذا نعبد الله؟ ولماذا نصلي له؟ ولماذا نصوم؟ ولماذا نؤدي الزكاة؟ ولماذا نحج بيت الله الحرام؟ ولماذا على الفتاة إذا بلغت سن المحيض أن تتحجب؟ وما هو الحجاب في الإسلام؟ ما هي

صفات اللباس الشرعي للمرأة ؟ إلخ هذه التساؤلات، وغيرها، ليؤدي هذه العبادات والفرائض، وهو يعلم لماذا يؤديها فيحرص على أدائها وعدم تضييعها، وليثبت أمام كل المغريات التي تحاول أن تبعده عنها، وتكرهه في دينه وتشككه فيه". وقلتُ أيضاً:

"وعلينا أن نعيد النظر في مناهج التعليم، وأن نجعل المواد الدينية مواداً أساسية، وأن نركز على حفظ القرآن الكريم، والأحاديث النبوية المتعلقة بالفرائض والعبادات والمعاملات، وأن ندرس الدين بطرق تحبب أولادنا فيه، وتجعله يتفاعل مع المواد التي يدرسها بربطها بواقعه الذي يعيشه، ووضع حلول لما يواجهه من مشاكل، بحيث ينشأ وهو يدرك ومتيقن أن الدين الإسلامي هو الذي يحل مشاكله، فيلجأ إليه عندما تواجهه أية مشكلة". واستطردتُ قائلة:

وعلى المؤسسات الاجتماعية العمل أن تقضي على جميع المتناقضات الموجودة في مجتمعاتنا بحيث لا تتناقض التربية الأسرية والتعليمية مع التربية الاجتماعية من خلال ما تبثه المؤسسات الاجتماعية، وفي مقدمتها المؤسسات الإعلامية، ووسائل الاتصال الأخرى من أدب وسينما ومسرح وكتاب، ومؤتمرات وندوات ومحاضرات.